



النيابة العامة المصرية
الدليل الإرشادي

أحكام محكمة النقض



• موضوع القضية: تتعلق بإدانة متهم بغسل أموال متحصلة من جريمة اختلاس أموال عامة.
• بيانات الحكم:
• المحكمة أكدت أن جريمة غسل الأموال تتطلب إثبات أن الأموال المستخدمة أو المحولة ناتجة عن جريمة أصلية (في هذه الحالة الاختلاس).
• أيدت المحكمة الحكم الصادر بالسجن ٧ سنوات وغرامة تعادل مثلي قيمة الأموال (حوالي ٢ مليون جنيه) بناءً على المادة ١٤ من القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢.
• المبدأ القانوني: "لا يشترط لثبوت جريمة غسل الأموال أن يُدان المتهم أولاً بالجريمة الأصلية، بل يكفي أن تثبت المحكمة أن الأموال ناتجة عن نشاط غير مشروع."

الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٧٨ قضائية - جلسة ١٥ نوفمبر ٢٠٠٨

موضوع القضية: تتعلق بمحاولة متهم لغسل أموال متحصلة من تجارة المخدرات عن طريق إيداعها في حسابات بنكية بأسماء وهمية.
• بيانات الحكم:
• أيدت المحكمة إدانة المتهم بالسجن المشدد لمدة ١٠ سنوات بسبب ارتباط الجريمة بجماعة إجرامية منظمة (ظرف مشدد).
• أشارت إلى دور وحدة مكافحة غسل الأموال في تقديم تقرير يثبت حركة الأموال ومصدرها غير المشروع.

المبدأ القانوني: "استخدام الحسابات البنكية لإخفاء مصدر الأموال غير المشروعة يعد فعلاً مادياً يكفي لإثبات جريمة غسل الأموال."
الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٨٢ قضائية - جلسة ٣ مارس ٢٠١٢:





النيابة العامة المصرية
الدليل الإرشادي

أحكام محكمة النقض



• موضوع القضية: تتعلق بغسل أموال ناتجة عن التهرب الجمركي من خلال تحويل الأموال إلى حسابات خارج مصر.

• بيانات الحكم:

• المحكمة نقضت الحكم الصادر من محكمة الجنايات بسبب قصور التسبيب، حيث لم يوضح الحكم كيفية ارتباط الأموال بالجريمة الأصلية (التهرب الجمركي).

• أعادت القضية للمحاكمة من جديد مع التوجيه بضرورة بيان الأفعال التي تثبت الركن المادي والمعنوي.

• المبدأ القانوني: "يجب أن يتضمن الحكم بياناً واضحاً للأفعال التي تُثبت أن الأموال المدولة ناتجة عن جريمة أصلية، وأن المتهم قام بإخفائها أو تمويهها بقصد."

الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٨٥ قضائية - جلسة ٢٢ يناير ٢٠١٥:

موضوع القضية: تتعلق بغسل أموال ناتجة عن الاتجار بالبشر (جريمة أصلية بموجب القانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠) من خلال شراء عقارات بأسماء وهمية.

• بيانات الحكم:

أيدت المحكمة الحكم بالسجن ٧ سنوات وغرامة ٣ ملايين جنيه (تعادل مثلي قيمة الأموال).

أكدت أن الاتجار بالبشر يعد جريمة أصلية يمكن أن تُستخدم متحصلاتها في غسل الأموال، وأن شراء العقارات بهدف إخفاء المصدر يشكل جريمة غسل أموال.

المبدأ القانوني: "استخدام الأموال غير المشروعة في عمليات استثمارية أو تجارية لإخفاء مصدرها يعد من أفعال غسل الأموال."

عن رقم ٤٥١ لسنة ٩٠ قضائية - جلسة ١٠ أكتوبر ٢٠٢٠:

